

الأمريكية التي تستغل القوة الكاملة لعملتها، كما رأينا في التدابير المشددة ضد روسيا.

تغذي هذه المخاوف الزخم الأخير نحو إلغاء التدويل حيث تسعى الأمم إلى حماية اقتصاداتها من نقاط الضعف المحتملة في المستقبل. من تفكك نظام بريتون وودز إلى ظهور اليورو في عام ١٩٩٩، ومن تداعيات أزمة عام ٢٠٠٨ المالية إلى الوقت الحاضر، استمرت الشكوك حول هيمنة الدولار. وملاحظة أن نسبة احتياطات البنوك المركزية المحفوظ بها بالدولار انخفضت إلى أقل من ٥٨,٩٪ في الربع الأخير من العام الماضي، من حوالي ٧٠٪ في عام ٢٠٠٠، مما يؤكد المسيرة المتطردة نحو إلغاء التدويل.

مخاوف الإقتصادات الناشئة من الدولار

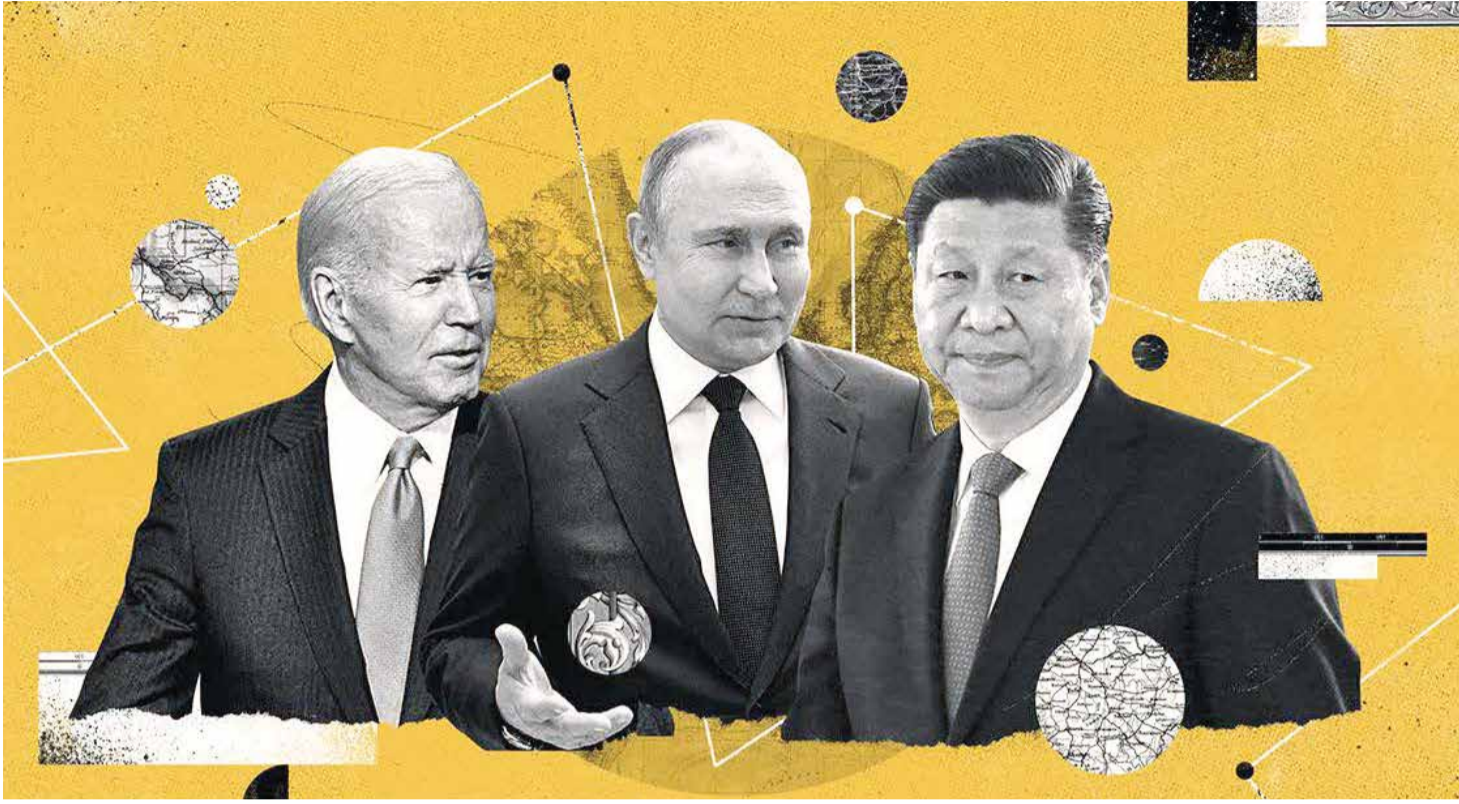
وسط تطورات الاستقلال المالي، تزداد حذر الإقتصادات الصغيرة من الديون المقومة بالدولار. هذا، من جانب الجهود الرامية إلى تعزيز تحالفات التجارة الإقليمية، يدفع الأمم إلى البحث عن بدائل للدولار. كما يصعد ارتفاع الدولار أيضًا فواتير واردات السلع الأساسية مثل الوقود والغذاء. وتعد البلدان المعتمدة على الواردات أكثر عرضة للضرر، حيث تضغط القيم المرتفعة للدولار بسرعة على الموازنات. يعمل إلغاء التدويل كدرع ضد تقلبات العملات وارتفاع نفقات الواردات، ويوفر راحة للإقتصادات الضعيفة. في حين قد يشير ارتفاع قيمة الدولار إلى قوة الإقتصاد الأمريكي، إلا أن تأثيره على الأسواق الناشئة سلبي بشكل أكبر. مع تعزيز الدولار الأخضر، تتحمل اقتصادات الأسواق الناشئة العبء، وتكافح مع انخفاض قيمة العملات وأفاق النمو المعطلة.

تكشف تحليلات البيانات عن ارتباط عكسي ملحوظ بين قيمة الدولار الأمريكي وأداء الإقتصادات الناشئة، كما يتضح من اتجاهات مؤشر MSCI ومعاملات الناتج المحلي الإجمالي. على النقيض من ذلك، يوفر انخفاض قيمة الدولار بارقة أمل لهذه الأمم، حيث يجلب أوضاعًا مالية مريحة وسهولة متزايدة. تعكس الحالة الراهنة، حيث يتراوح مؤشر الدولار الأمريكي حوالي ١٠٠-١٠٣، ارتفاعًا بنسبة ٧٪ منذ يناير ٢٠٢٢، مدفوعًا جزئيًا بزيادة أسعار الفائدة الاتحادية.

ومع ذلك، يأتي هذا الارتفاع بتكلفة، حيث يضغط بشكل نزولي على عملات الأسواق الناشئة. وفي حين يخوض صانعو السياسات طريقتهم عبر هذا المشهد المعقد، تظل الموازنة الدقيقة بين قوة الدولار ومرونة الأسواق الناشئة اعتبارًا محوريًا ذا آثار بعيدة المدى على الاستقرار الإقتصادي العالمي.

يمكننا القول إن العالم يقف على أعتاب مرحلة جديدة من التوازنات الإقتصادية والجيوستراتيجية. إن التحولات العميقة التي تشهدها الساحة الدولية، من تعدد الأقطاب إلى تحديات الدولار الأمريكي، تعكس تغيرات جذرية في موازين القوى والنفوذ الإقتصادي. ومع تزايد الدعوات لإلغاء التدويل وتنويع الاحتياطات النقدية، تبرز الحاجة إلى نظام مالي عالمي أكثر استقرارًا وشمولية يأخذ في الاعتبار مصالح جميع الأطراف.

من الضروري أن تتبنى الدول سياسات تعزز المرونة الإقتصادية وتقلل من الاعتماد على عملة واحدة قد تكون مصدر تقلبات وتحديات. يجب أن تسعى الحكومات والمؤسسات المالية إلى تحقيق التوازن بين الحفاظ على الاستقرار الإقتصادي وتعزيز النمو الشامل. وفي هذا السياق، تلعب دول البريكس دورًا محوريًا في تشكيل مستقبل النظام الإقتصادي العالمي، مع إمكانية تقديم نموذج بديل يعتمد على التعاون والتكامل الإقتصادي.



في ظل التحولات الجيوستراتيجية والإقتصادية

هل نتجه نحو نظام مالي عالمي متعدد الأقطاب؟

إن الهيمنة غير القابلة للزعزعة في السابق للدولار الأمريكي تواجبه رياخامعاكسة، مما يشير إلى احتمال انحدار محتمل له في السنوات القادمة

صعود البريكس والتعددية القطبية

يشير التحرك نحو إلغاء التدويل ليس فقط إلى إعادة ترتيب إقتصادية ولكن أيضًا إلى إعادة ضبط جيوستراتيجية، مما يشكل ملامح النفوذ الدولي. ومع ذلك، برزت مجموعة البريكس كتحد قوي للهيمنة المستقرة لمجموعة السبع، مباشرة بتحول في النظام الإقتصادي العالمي. في حين تسيطر مجموعة الدول السبع على حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، فإن النفوذ المتزايد لدول البريكس يعد بتضييق هذه الفجوة في السنوات القادمة. وتتركز البريكس على سكان يزيد عددهم عن ٣,٦ مليار نسمة، مما يمنحها قوة ديموغرافية كبيرة وتوشك أن تتجاوز ٥٠٪ من سكان العالم مع إضافات محتملة جديدة. ويتجلى نفوذها الإقتصادي الجماعي من خلال حصتها البالغة ٢٥٪ من صادرات السلع العالمية، مما يجعلها لاعبًا رئيسيًا في عالم التجارة الدولية.

لتعزيز المرونة الإقتصادية، تستكشف دول البريكس سبيلًا

المالي المتغير، يظل الذهب والسلع الأساسية السائبة أملاً في الاستقرار؛ فأسعارها المرتفعة بالفعل من المرجح أن تظل مرتفعة. تقوم البنوك المركزية، حذرة من الاعتماد المفرط على الدولار، بتنويع احتياطاتها، بينما تسعى غالبية البلدان الآن إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وسط اضطرابات سلاسل التوريد وضرورة التحول الأخضر. وتلوح مخاطر التطرف المجتمعي والاضطراب الإقتصادي في الأفق.

في عالم المصارف المركزية، يتربع الدولار على العرش، حيث يشكل ٥٨,٩٪ في المائة من احتياطات العالم. وتتلجى هيمنته أيضًا في الحصص الضئيلة التي تحتفظ بها العملات الأخرى مثل اليورو والين واليوان والجنبيه الإسترليني. حتى في الأسواق الخاصة، يحافظ الدولار على حضور مهيم، مما يرسخ مكانته كعملة السائبة المفضلة في الشبكة المعقدة للمالية العالمية. أدت العقوبات الصارمة على روسيا في محاولة لشل اقتصادها إلى عواقب غير مقصودة. بدلًا من الاستسلام، تحالفت روسيا،

دول العالم الجنوبي مع المخاطر الكامنة في الاعتماد على عملة تخضع لأهواء أمة واحدة، تزداد جاذبية البدائل. إن تسليح الدولار، سواء من خلال التلاعب النقدي أو العقوبات العقابية، يفرض ثمنًا يُشعر به بعيدًا عن حدود أمريكا. مع وجود ما يقرب من ثلث الناتج المحلي الإجمالي العالمي محاصر في العقوبات، أصبح التنويع أمرًا ملخيًا. تُظهر بيانات صندوق النقد الدولي مستويات ثقة منخفضة لم تشهد منذ عقود في الدولار، مما يتوازى مع ارتفاع أسعار الذهب ونظرة حذرة إلى التضخم.

لقد خلق رد وزارة الخزانة على العجز الناجم عن الجائحة، والذي تميز بزيادة كبيرة في إصدار سندات الخزانة، إلى جانب السياسات النقدية التصدية للاحتياطي الفيدرالي وزيادة أرصدة الاحتياطات، سياسة معقدة. فمع ارتفاع إصدار سندات الخزانة بنسبة ١٢٥ في المائة منذ عام ٢٠١٩، وتضخم أرصدة الاحتياطات بنسبة ١١٨ في المائة، أصبح الضغط على الإقتصاد ملموسًا. تشير هذه العوامل إلى التخفيف الحتمي للموقف النقدي

الوقاف/ في أعقاب الصراع الممتد بين روسيا وأوكرانيا وأزمة الشرق الأوسط المتفاقمة، حيث تصاعدت الأزمات الإنسانية وتززت التوترات القائمة، شهد المشهد العالمي تحولًا عميقًا تردد صداه عبر المجالات الإقتصادية والجيوستراتيجية والثقافية. ومن بين هذه التحولات البارزة الزخم نحو تعدد الأقطاب، الذي يشهد النفوذ الإقتصادي العالمي بين العديد من الإقتصادات المتقدمة. وفي هذا السياق المعقد، يلقي عدم اليقين بظلال قوية تؤثر على أصحاب المصلحة بدءًا من المستثمرين إلى الشركات متعددة الجنسيات والأفراد.

مع وجود العديد من الانتخابات المقررة في جميع أنحاء العالم في عام ٢٠٢٤، بما في ذلك في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والعديد من الدول الأخرى، يخيم شبح عدم التنبؤ على خطاب السياسات والمسارات المستقبلية. وبعض النظر عن الانتماءات السياسية، تواجه الحكومات أعباء الديون المتزايدة والعجز الكبير، مما يدعو إلى تدقيق من الأسواق المالية البيظنة. إن التفاعل المعقد بين العجز المالي وسياسات النقد والديناميكيات الإقتصادية العالمية يرسم صورة قاتمة لأفاق الدولار الأمريكي. إن الزيادة غير المسبوقة في العجز المالي وانخفاض فائض المدخرات هي العوامل الرئيسية التي من المرجح أن تعرقل النمو، مما يؤدي إلى فترة من التباطؤ وضعف آفاق الاستثمار.

تحديات تواجه الدولار

بعيدًا عن التحليل الجيوستراتيجي، تشير التوقعات الفنية أيضًا إلى اتجاه نزولي لمؤشر الدولار الأمريكي، وهو مقياس لقوة الدولار مقابل سلة من العملات الرئيسية. تشير التوقعات إلى انخفاضه إلى ٩٦,٢-٩٦ بحلول ٢٠٢٦-٢٨ من مستواه الحالي عند ١٠٢,٤. علاوة على ذلك، مع تكثيف الإدارة الأمريكية للعقوبات، تزداد المخاطر المرتبطة بحيازة الأصول المقومة بالدولار، مما يدفع البنوك المركزية وصانعي السياسات إلى السعي للتنويع في التمويل الدولي. الرسالة واضحة: إن الهيمنة غير القابلة للزعزعة في السابق للدولار الأمريكي تواجه رياخامعاكسة، مما يشير إلى احتمال انحدار محتمل في السنوات القادمة.

يواجه الدولار الأمريكي تحديات تتطلب الاهتمام. ففي حين تكافح

أخبار قصيرة

سياسي باكستاني: بايدن ضغط على الجيش للإطاحة بعمران خان

بحسب ما نقلته وسائل الإعلام، قال علي حيدر زبدي، السياسي وعضو الحزب الإسلامي الباكستاني السابق "حركة إنصاف"، إن الرئيس الأمريكي جو بايدن لعب دورًا محوريًا في إطاحة حكومة عمران خان. وأضاف زبدي أن بايدن مارس ضغطًا على الجنرال قمر جاويد باجو، قائد الجيش الباكستاني السابق، ما أدى تحت وطأة هذه الضغوط إلى تمهيد الطريق لإسقاط حكومة خان في مارس ٢٠٢٢.

وكان زبدي قد اعتقل بعد أعمال العنف التي شهدتها باكستان في ٩ مايو ٢٠٢٣ على يد أجهزة الأمن، قبل أن يفرج عنه شريطة مغادرته الدائمة لحزب حركة إنصاف والتبرؤ من عمران خان. كما أعرب هذا السياسي البارز في باكستان عن خيبة أمه إزاء قيام المسؤولين الكبار والحكومة تحت ضغوط أمريكية باتخاذ إجراءات تُلحق أضرارًا مادية ومعنوية كبيرة بالبنية السياسية للبلاد.



باك ويريغان تتفقان على مواصلة المفاوضات لحل الخلافات

أفادت وزارة الخارجية الأرمينية بأن آارات ميرزويان، وزير خارجية أرمينيا، وجيهون بايراموف وزير خارجية جمهورية أذربيجان، رحبا بالتقدم المحرز في مسألة ترسيم الحدود بين البلدين، متفقين في الوقت ذاته على مواصلة الاتصالات بشأن القضايا العالقة. ونقلت وزارة الخارجية الأرمينية على موقعها الإلكتروني: "واصل الوزراء والوفود المرافقة لهما مناقشة مسودة اتفاقية ثنائية بشأن إقامة السلام والعلاقات بين الدولتين أرمينيا وجمهورية أذربيجان. علاوة على ذلك، اتفق ميرزويان وبايراموف على مواصلة المفاوضات حول القضايا التي لا تزال خلافية بين الجانبين".



طشقند تؤيد خطة كابل لجعل أفغانستان مركز ترانزيت إقليمي

نقلت وزارة الخارجية التابعة لحكومة طالبان عن "الإمام محموف" وزير النقل في أوزبكستان قوله إنه زار كابل برفقة "عصمت الله إيرغاشوف" الممثل الخاص لبلاده لدى أفغانستان، ووفد في ضم خبراء من القطاعين العام والخاص في مجالات السكك الحديدية والجيولوجيا والمناجم. وخلال لقائه مع "أمير خان متقي" وزير خارجية بحيازة الأصول طالبان، أكد محموف أن طشقند تؤيد خطة كابل لتحويل أفغانستان إلى مركز ترانزيت إقليمي. وأضاف أنه قدم إلى كابل برفقة فريق من المهندسين الأوزبك لبدء تنفيذ مشروع "أفغان ترانس" على أرض الواقع ودراسة إمكانية تطبيقه، مشيرًا إلى أن وفدًا آخر سيصل إلى أفغانستان خلال الأسابيع القليلة المقبلة مزودًا بمعدات لإنشاء خط سكة حديدية.



لتعزيز استخدام العملات المحلية في المعاملات، مما يخفف من المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار الصرف ويقلل من الاعتماد على الدولار. وتقود الهند جهود تعزيز الصادرات عن طريق الدعوة إلى استخدام عملتها في التجارة الدولية، وهو أمر تدرده دول أخرى تكافح من نقص الدولار أو العقوبات الغربية. في صميم الدعوة إلى الاستقلالية المالية، تكمن مخاوف سائبة بين عواصم العالم: شبح العقوبات

وشجعت على إنشاء شبكات مالية بديلة وتحدثت هيمنة الدولار. واليوم، اكتسبت هذه الموجة لإلغاء التدويل زخمًا عالميًا، من الهند إلى جنوب إفريقيا، مباشرة بتحول في الديناميكيات الإقتصادية. لقد عجل "تسليح" الدولار بتحول نموذجي، حيث تشق الأمم طرقًا نحو الاستقلال المالي. ومع قيادة الصين وروسيا لأنظمتها الخاصة، تواجه سيطرة الولايات المتحدة على المالية العالمية تحديات غير مسبوقة.

للإحتياطي الفيدرالي في السنوات القادمة. إن الضغط المتصاعد على الإقتصاد الأمريكي، المدفوع بزيادة مدفوعات الفائدة على سندات الخزانة وأرصدة الاحتياطات، لا يترك مجالًا للاسترخاء. علاوة على ذلك، مع انخفاض قيمة الدولار، تتأهب الإقتصادات الناشئة لجني الفوائد. يبشر الدولار الضعيف بالسهولة العالمية وتراخي الأوضاع المالية، مما يوفر فرصة لتمويل هذه الأسواق، في هذا المشهد